الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بغرداية



الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

بعنوان :

**** الاقتصاد الإسلامي، الواقــع..ورهانات المستقبل****

يومي: 23-24 فيفري 2010

من إعداد : هند مهداوي ،المركز الجامعي لولاية عين تموشنت

فاطمة صباح ، المركز الجامعي لولاية عين تموشنت

رفيقة صباغ ، المركز الجامعي لولاية عين تموشنت

Mehdaoui hind

Rue : Chibane Amar 121 Chfek

Ghazaouet-Tlemcen-

Tél : 043-32-44-63 / 07-77-21-65-70

E-mail : mehdaouihind3000@yahoo.fr

المحور : التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

المداخلة بعنوان :

تحديات ورهانات المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

الملخص:

من خلال الأزمة العالمية الحالية ،يرى المحللون الاقتصاديون أن التاريخ يعيد نفسه ، ذلك أن الاقتصادي الانجليزي جون ماينار كينز ، إبان الأزمة الاقتصادية العظمى التي حدثت عام 1929 قد رأى أن سعر الفائدة هو سبب الكارثة و دعا أن يكون سعر الفائدة صفراً على القروض لإنعاش الطلب على الاستثمارات ، واليوم يعيد التاريخ نفسه ، وتقوم البنوك المركزية في العالم بتدنيه سعر الفائدة إلى ما دون الواحد الصحيح أي قريب من الصفر، ومع ذلك لم ينتعش الاقتصاد لأن وطأة الأزمة كبيرة، وتنطبق عليه، أي الاقتصاد العالمي صفة المحق ،وفقا لقوله تعالى **(يمحق الله الربا)**.

لقد كان أثر الأزمة على البنوك كبيرا ، ولا تزال البنوك العالمية تعاني كل فترة وأخرى، وكل يوم نسمع عن انهيار بعض البنوك ، وبعض المؤسسات المالية ، والأسواق المالية نرى مؤشراتها تصعد وتهبط ، وما تكسبه في الصباح تخسره في المساء ،وفي أحسن الأحوال تبقى مستقرة دون حراك .

وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

هل المصارف الإسلامية تأثرت بالأزمة ؟ وإذا كانت تأثرت بالأزمة هل كان تأثرها مباشرا أم غير مباشر؟

الكلمات المفتاحية :

الأزمة العالمية الحالية– المصارف الإسلامية – معدل الفائدة – المصارف التقليدية

Résumé:

Suite à la crise mondiale actuelle, les économistes voient que l'histoire se répète, alors que la crise économique du la période premier ministre Britannique John Maynar Keynes, pendant la Grande dépression, qui a eu lieu en 1929, a estimé que le taux d'intérêt est la cause de la catastrophe et a appelé pour que le taux d'intérêt serait nul sur les prêts pour stimuler la demande pour l'investissement. Aujourd'hui, l'histoire se répète, et malgré que les banques centrales dans le monde en procéder à la diminution du taux d'intérêt voir en dessous proche de zéro, et avec cette situation, cette dernière n'a pas pu récupérer la perte économique parce que l’impact de la crise est considérable, et à conduit à l’effondrement de l’économie mondiale, cette dégradation nous fait penser au coran à travers le verset (Allah prive l’usure).

L'impact de la crise sur les banques dans le monde est de plus en plus important, et chaque jour nous entendons parler de l'effondrement de certaines banques, certains établissements financiers, les marchés financiers, ainsi nous voyons que leurs indicateurs montrent des hauts et des bas, et le gain du matin devient une perte à la fin de la journée, dans les meilleurs cas stables.

Dans ce contexte, nous avons voyons que notre problématique sera comme suit:

Est-ce que Les banques islamiques ont été touchées par la crise? Est si c’est oui, est ce qu’elle à été touché directement ou indirectement ?

Les Mots clés :

La crise mondiale actuelle - les banques islamiques - taux d'intérêt - les banques traditionnelles

المحور الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية الحالية (التعريف، الأسباب، الآثار)

تتميز الأزمة المالية التي يمر به النظام المالي العالمي بمظهرها الفريد من نوعه، ومن حيث الطبيعة الاقتصادية التي مر بها النظام المالي العالمي، وقد اتسمت بكونها أزمة يصعب فهم مجرياتها، وتأثيرها في الحياة الاقتصادية العالمية، عوضا عن عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج المتوقعة التي يمكن أن تقف عندها هذه الأزمة، ومن خلال هذا المحور سنحاول التعرف عليها من خلال العناصر الموالية.

1. التعريف:

رغم تعدد المؤلفات حول الأزمات خلال القرون الماضية، يبقى تقييم الأزمة و بحث جوانبها أمر ليس هينا، لكن يمكن إدراج التعاريف التالية للأزمات:

- تعرف الأزمة على أنها "لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة"[i] ، فالأزمة حسب ما سبق لها بعدين
  - التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية.
  - الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار السريع و الصائب لحل الأزمة، و إلا فان القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد المفاجئ. [ii]
- الأزمة بمعنى آخر هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية، تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار. [iii]

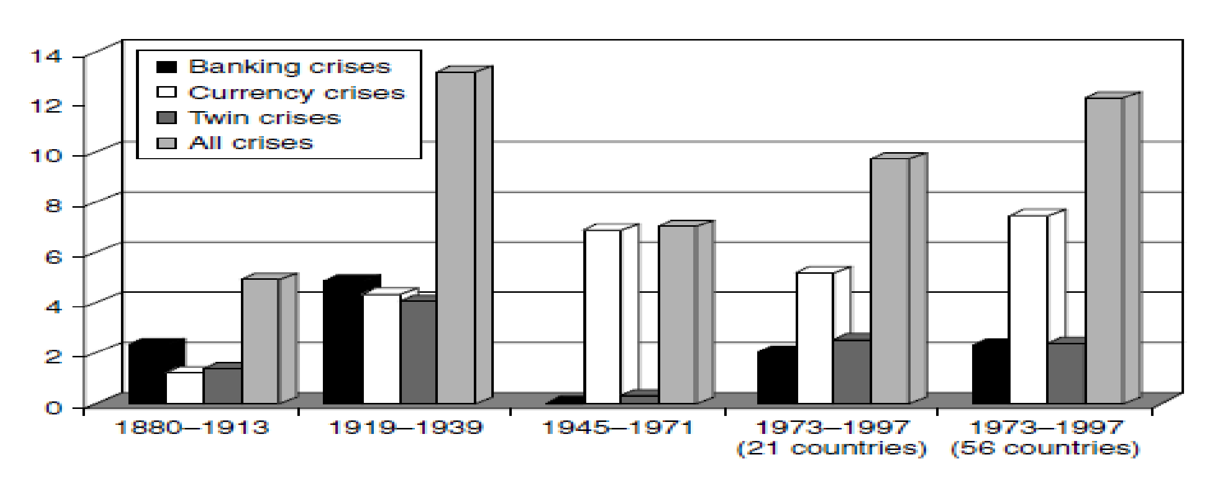
–هي انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.[iv]

⇦ **من كل هذا يمكن الخروج بتعريف شامل للأزمة المالية [v] وهي: " انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي "".**

2. النظام الرأسمالي والأزمات المالية العالمية:

تعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من الأزمات المالية منها والاقتصادية ،وتفاوت خسائرها وحجمها وتأثيرها دوليا بين الأزمة والأخرى، لكن ومع العولمة أصبحت الأزمات بمختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل ،حيث يقول ضياء مجيد موسوي في هذا الشأن"...**الاقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيرا كبيرا على باقي بلدان العالم".**[vi] وفي ما يلي الشكل يوضح لنا أهم الأزمات، و بمختلف أنواعها، والتي تعرض لها النظام الرأسمالي.

الشكل رقم (01): تواتر الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف والأزمات المشتركة في الفترة1880– 1997

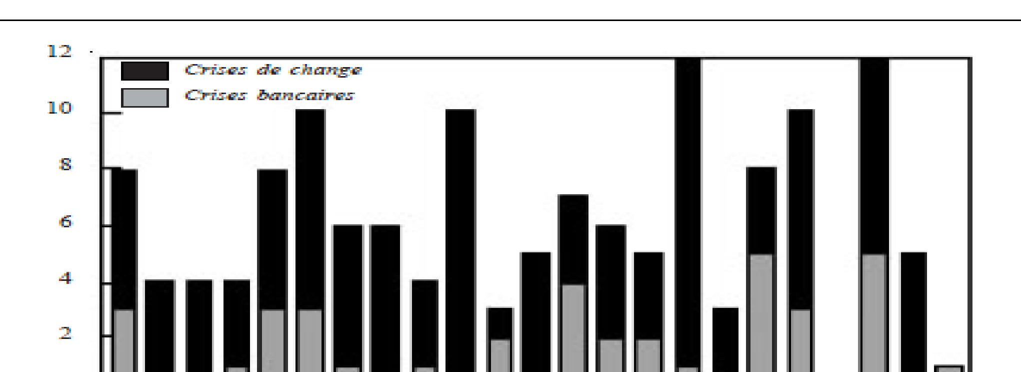


المصدر: Douglas GALE: **"Understanding Financial Crises"**, Franklin ALllen,

New York Oxford University Press Inc, 2007, p11.

وما يثير انتباهنا في هذا الشكل، هو اتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة، لكن الشكل الموالي سوف يضعنا في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في فترة بين 1977-1999 التي تعد فترة ليست بالطويلة، لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة صرف ليس بسيط.

الشكل رقم(02): عدد الأزمات المالية في الفترة 1977-1999



Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon **: ‘’ Rapport sur Les crises financières ‘’**, Paris, France, La Documentation française, 2004, p18.

إذن لقد رافقت الأزمات الاقتصادية الاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية ،ولكنها تتباين في حدتها بين أزمة و أخرى ،ومع ذلك فقد دفعت علماء الاقتصاد الرأسمالي إلى دراسة هذه الأزمات ومعرفة أسبابها والحلول اللازمة للخروج منها وتجاوزها ، فالاقتصاد الرأسمالي يخضع لما يعرف بالدورة الاقتصادية ،وهي الشكل العادي لوجوده ،فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود ،وهذا معناه تعرضه أي الاقتصاد الرأسمالي للعديد من الأزمات، وهذا ما سنتناوله فيما سيأتي.

3. نشأة الأزمة وأسبابها:

مر الاقتصاد العالمي منذ نهاية سنة 2008 بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة،

ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تنتقل إلى الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

أ- **نشأة الأزمة المالية العالمية في أمريكا :** انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي" ليمان براذرز "عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر،ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بالأزمة المالية العالمية الأخيرة ،بتعداد مظاهرها وملاحظات حولها.

ب- **التعريف بالأزمة المالية العالمية الأمريكية :**أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة ،بدأت في سبتمبر، 2008 ، و اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ،ابتدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008إلى 19 بنكًا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

ت- الأسباب:

يمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة في العوامل التالية:

- **إن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة**[vii]: انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية ،ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة الأمريكية؛هذه الفقاعة في قطاع العقار أغرت البنوك

الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق واسع.

- **الرهون العقارية الأقل جودة :** وذلك بأن يشتري المواطن الأمريكي عقارا بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار،وحين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد،وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية،أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار ،وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

- **الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية**[viii]: وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.والبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة ،بل استخدمت (المشتقات المالية)لتوليد مصادر جديدة للتمويل ،وبالتالي للتوسع في الإقراض ...وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية ،فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة ،وهو ما يطلق عليه التو ريق،فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى.

- **نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية:** وبالتحديد شركات الاستثمار المتخصصة في منح القروض وإصدار السندات ،ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه الرقابة.

- **ارتفاع أسعار الفائدة:** وما ترتب عنه من تزايد لأعباء القروض من حيث خدمتها وسداد أقساطها، مما نتج عنه عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة.

4. الإنعكاسات :

لقد تعددت الآثار التي أحدثتها الأزمة ، و اتسعت و انتقلت من طور إلى طور ، و من بورصة إلى أخرى ، و بلد إلى آخر بسرعة مذهلة ، حيث انتقلت من بنك ليمان برادرز إلى بورصة وول ستريت في نيويورك ، و انتقلت منها إلى البورصات الأوروبية ، ثم البورصات العالمية ، و الغريب في الأمر أن الأزمة لا تزال تتفاعل، و كل يوم يظهر لها وجه جديد هو أسوأ من الوجه الأول ، و لقد أحاط الأثر بدول كاليونان التي تعاني من وطأة المديونية التي تقدر بـــ(400) مليار دولار ، و تشكل نسبة (12%) من الناتج القومي اليوناني ، و تذكر بعض التحليلات أن كل من بريطانيا و اسبانيا و البرتغال مشرحات لأزمة المديونية نفسها ،حيث تقارب نسبة المديونية فيها (12%) ،و إذا انتقلت الأزمة من القطاع الخاص إلى القطاع العام فستكون الكارثة بعينها .ويمكن إبراز أهم الانعكاسات التي تفرزها الأزمة على الاقتصاديين العالمي والعربي، من خلال النقاط التالية:

أ- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي:

المعتاد هو أن الركود الاقتصادي ينعكس على السوق المالية ،لكن الذي يحدث الآن هو أن انهيار السوق المالية يهدد بإدخال الاقتصاد الدولي في مأزق الكساد الكبير.إن المشكلة تتفاقم لأن الاقتصاد الدولي معولم أكثر من أي فترة أخرى في التاريخ، ولأن المشكلة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية واقتصاد هذه الدولة يمثل الكتلة الأكبر فضلا عن أن حقيقة أمريكا تهيمن على النظام المالي العالمي هيمنة حقيقية وعميقة ؛فالخسائر الكبيرة التي تعرضت لها صناديق الاستثمار السيادية في الشرق الأوسط وآسيا والمصارف في أوربا ودول الخليج واليابان وكوريا وغيرها ،هي بسبب أن هذه

المؤسسات تملك استثمارات طائلة في الو.م.أ منها سندات مكفولة بقروض الرهن العقاري المنهار.

– إن الأزمة التي انتقلت عدواها إلى أغلب الأسواق المالية في مختلف دول العالم لن تكون مقتصرة على قطاع معين ،وإنما ستشمل جميع القطاعات الاقتصادية ،مما أثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع الاستهلاك الذي يشكل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أرباع الاقتصاد[ix].

– إن الأثر لا يتوقف على الجوانب المالية بل يتعداه إلى الأثر على الاقتصاد الحقيق،ي أي الإنتاج ومعدلات النمو وحركة التجارة الدولية وأسعار الصرف الدولية وأسعار السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال والمساعدات الدولية هذه التأثيرات السلبية تنصب خاصة على الدول النامية والفقيرة.

– إن بوادر التباطؤ في معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي سينعكس يشكل سلبي على الموازين التجارية للدول الأخرى(الصادرات ،الواردات) وعلى أسواقها المالية خاصة إذا علمنا أن واردات الو.م.أ بلغت 15.5% من الواردات العالمية حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2006.

– إن الركود الاقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن ثم أدى إلى انخفاض قي قيمة عملاتها[x] (الريال البرازيلي فقد ربع قيمته وكذلك الون الكوري) ،مثل هذه الانخفاضات تؤدي إلى غلاء المعيشة في البلدان النامية والضغط أكثر فأكثر على الفئات الفقيرة بصورة خاصة،ففي أجواء الأزمة لا تجد من يلتفت إلى قضايا الجوع والتصحر والتدهور البيئي ومكافحة الأمراض....

– تعرض الاستثمارات الأجنبية حول العالم للعديد من الهزات نتيجة سوء الوضع الاستثماري[xi] في الولايات المتحدة الأمريكية .

الجدول رقم (01): البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر(إلى غاية أوت2008)	مصير المدراء التنفيذيين CEO	انخفاض في سعر السهم %

Citigroup	54.6	استبدل	-58%
Merrill Lynch	51.8	استبدل	-62%
UBS	38.2	استبدل	-63%
HSBC	27.4	باق	-6%
Wachovia	22	استبدل	-61%
Bank of America	21.2	باق	-31%
IKB	15.9	استبدل	-83%
Royal Bank of Scotland	15.2	باق	-53%
Washington Mutual	14.8	باق	-86%
Morgan Stanley	14.4	باق	-30%

المصدر: Bank Losses, Hall of shame, Finance &Economist Magazine,07/08/2008

ب- انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية:

انعكست الأزمة المالية على اقتصاديات الدول ،ومنها العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية ،ومن المؤكد أن درجة تأثرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي ،وفي هذا الإطار يمكن أن نقسم الدول العربية إلى:

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة[xii].
- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفضة وتشمل الأردن،مصر ليبيا،تونس والجزائر.

بالإضافة إلى هذا العامل فإن تداعيات الأزمة المالية العالمية على المنطقة العربية ترتبط بعدة عوامل أخرى هي :

1) درجة انكشاف المنطقة على الأسواق المالية العالمية.

2) مدى التغيرات في أسعار المواد الأولية(النفط).

3) التداعيات على المنطقة نتيجة تأثيرات الأزمة على الدول الكبرى.

4) درجة الاعتماد الاقتصادي للدول غير النفطية على الدول النفطية.

5) فعالية السياسة المالية والاقتصادية في احتواء تداعيات الأزمة[xiii].

وحين ننظر إلى المعطيات المتوفرة لتأثيرات الأزمة الدولية على المنطقة العربية يمكننا أن نستدل أن دول الخليج (بالإضافة إلى مصر إلى حد ما) هي الأكثر تأثرا بهذه الأزمة من الدول العربية الأخرى،والسبب في ذلك بالطبع هو الارتباط الوثيق لدول الخليج بالاقتصاد العالمي المتمثل بالصادرات النفطية والتوظيفات الخليجية في الأسواق المالية والعقارية الخارجية إضافة إلى التوظيفات والاستثمارات الأجنبية في منطقة الخليج ؛تشكل منطقة الخليج إذن منطلقا أساسيا لتقييم تأثيرات الأزمة الدولية على المنطقة العربية ككل دون أن نغفل بالطبع تأثيراتها المباشرة على الدول العربية غير النفطية ؛وكلما تنجح الدول الخليجية باحتواء تأثيرات الأزمة الدولية على اقتصادها ،انعكس ذلك إيجابا على الدول العربية الأخرى مع العلم أن بعض البلدان مثل لبنان قد يكون الأقل تأثرا بهذه الأزمة بالرغم من روابطه الاقتصادية مع منطقة الخليج .ويعود ذلك إلى أن القنوات الرئيسية التي تربط السوق اللبنانية بالأسواق العالمية هي عبر توظيفات المستثمرين الدوليين في سندات اليورو (Euro bond) والودائع،وأن المصارف اللبنانية لم تواجه إلا خسائر قليلة في توظيفاتها الخارجية إضافة إلى ارتفاع مستويات مؤونتها مقابل ديون متعثرة. كما أن الأسواق المالية في سوريا والأردن لم تتأثرا بالأزمة كثيرا نتيجة محدودية انكشافها على الأسواق العالمية والمصرفية.

المحور الثاني: ماهية المصارف الإسلامية(التعريف، الأهمية الأهداف، الفرق بينها وبين البنوك التجارية التقليدية)

إن البنوك الإسلامية ذات خصوصية تميزها عن باقي المصارف سواء بالنسبة للعملاء أو الأدوات الاستثمارية ، فهي تعد ظاهرة من كبريات الظواهر في المؤسسات المالية في عصرنا الحالي، فقلما توجد اليوم دولة في العالم إلا وبين مؤسساتها المالية

وجود بشكل أو بآخر للبنوك الإسلامية.

1. ماهية المصارف الإسلامية :

وجد العديد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك، فقد جاء في كتابات كثيرة تعاريف إن لم تكن تختلف كثيرا في قصدها إلا أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات[xiv].

أ- التعريف:

- عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـــ : «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء»[xv].
- وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك الاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، فيعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه: «مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا؛ البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي ،وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية ،أي أنه غيرة على دين الله»[xvi].

⇦ **وفقا للعرض السابق يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسات مالية تقوم بالأعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامي، كما تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية المرتبطة بعملها المصرفي وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية ".**

وترتكز فلسفة البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية والأساليب المشروعة أيضا[xvii].

⇦ **وبذلك أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة عن البنوك التقليدية وأكثر أحيانا مما دفع العديد من المستثمرين إلى الابتعاد عن الشبهات في الحلال والحرام[xviii].**

ب- خصائص البنوك الإسلامية :

إن للبنوك الإسلامية دور هام في اقتصاد الدولة لكونه جهازا فعالا فيه، يعمل بكفاءة ويمكنه بذلك من منافسة المؤسسات المصرفية والاستثمارية غير الإسلامية، ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى جانب ما يحققه على المستوى الاجتماعي في تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع، مودعين ومستثمرين وعاملين في البنك،[xix] ولهذا فإن أي نظام مصرفي إسلامي يجب أن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

- عدد كبير من الأطراف المشاركة لتوفير عمق للنظام.
- تنوع واسع من الأجهزة وذلك لمقابلة مختلف احتياجات عملاء المؤسسات المالية.
- سوق تبادل مصرفي إسلامي يربط بين الأطراف –المؤسسات بالأجهزة[xx].

ويرتكز على الركائز الأساسية التالية:

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن كون حلالا.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيدا عن شبهة الربا.
- أن توزيع العوائد يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- أن للمحتاجين حقا في أصول القادرين عن طريق فريضة الزكاة.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل البنوك الإسلامية.
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي[xxi].

ت- أهمية البنوك الإسلامية :

أوجدت البنوك الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي.فقد أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في

الجهد من قبل البنك والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.كما أوجدت البنوك أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع،...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية إلى ما يلي:

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي[xxii].

ومن محاسن البنوك الإسلامية:

- كوّنت للبنوك الإسلامية شخصية إسلامية متميزة وسمات مستقلة في الناحية الاقتصادية، قائمة على أسس مستوحاة من أصول شريعتنا وأوامر ديننا، وتحررت من التقيد بنظم لا تمت إلى الإسلام بصلة وإنما روجها اليهود بأساليبهم الماكرة.
- طهرت البنوك الإسلامية كافة المعاملات من آفة الربا الآثمة وعواقبه الوخيمة وويلاته المفسدة للأخلاق والمحطمة للاقتصاد والمنذرة للإنسانية بالدمار المحيط.
- قضت البنوك الإسلامية على الاحتكار الذي تفرضه الشركات المساهمة.
- إنّ النشاط الاقتصادي سيزداد، لأنه يمنع الربا من البنوك، بهذا ستتجه الأمة بكل مواهبها وطاقاتها للأعمال الاقتصادية النافعة وتستغل كل ثرواتها خير استغلال.
- أرسيت قواعد العدل والمساواة في المغانم والمغارم وعمت المصلحة والفائدة في أكبر عدد ممكن من المواطنين[xxiii].

⇦ **فتتأطر الوظيفة المصرفية في البنوك الإسلامية بأبعاد لم تألفها البنوك التقليدية ،ومن بين تلك الأبعاد البعد الاجتماعي، وتزداد أهمية البنوك بالنسبة للمجتمع عندما تضع في اعتبارها خدمة المجتمع والتصدي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[xxiv].**

المحور الثالث : آثار الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية

أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الحالية و نتائجها أن المصارف الإسلامية كانت اقل تأثراً بالأزمة من المصارف التقليدية رغم أن المصارف الإسلامية تؤدي نفس الخدمات المصرفية ، التي تقدمها المصارف التقليدية ، بل إنها تزيد عليها في الجوانب مثل تقديم بعض الخدمات الاجتماعية ، مثل القيام بجمع الزكاة و توزيعها ، و القرض الحسن ، و غير ذلك من الخدمات المرتبطة بالجانب العبادي ، باعتبار أن المصارف الإسلامية تقوم بأنشطتها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية .

عندما بدأ بتشكيل هيكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ، بدأت تنزل آيات الأحكام ، و قد وضعت مجموعة من الأحكام في الجانب الاقتصادي هي :

- تحريم بيوع الربا ، و اعتبار التعامل به من الموبقات السبع قال تعالى **(يا أيها الذين امنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله)** البقرة (277–278)، و قال صلى الله عليه وسلم **(اجتنبوا السبع الموبقات ، و ذكر منها الربا) .**
- تحريم بيوع الغرر سواء كان الغرر في السعر أو الوصف .
- تحريم الاحتكار.
- وضع نظام الحسبة و هي نظام مراقبة السوق، و هو نظام المواصفات و المقاييس في وقتنا الحاضر و اعتبار نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية يقوم على قاعدة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في المجال الاقتصادي.

إن السؤال الذي يضع نفسه هو هل فعلاً : أن المصارف الإسلامية لم تتأثر أم أن تأثرها كان محدوداً بالقياس إلى تأثر المصارف التقليدية و هل تأثرها – إن وجد – مباشر أو غير مباشر و هل تأثرها كان بحكم الوضع العام لآثار الأزمة أم بحكم استثماراتها المباشرة بالقطاع العقاري ؟

هذه الأسئلة سيتم مناقشتها و الإجابة عليها فيما يلي :

- لا بد من معرفة أن الفرق الأساسي بين عمل المصارف التجارية التقليدية و المصارف الإسلامية هو إن المصارف التجارية التقليدية تعتمد على المتاجرة بالنقود بينما

تعتمد المصارف الإسلامية على المتاجرة بالسلع ، و يترتب على ذلك إن النقود لا تلد نقوداً ، بينما السلع تلد سلعاً أخرى ، كما يترتب على ذلك إن المتاجرة بالنقود تدخلنا في الاقتصاد الوهمي بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي و هذا الأمر هو ما عبر عنه احد الاقتصاديين الدوليين بقوله إن (98%) من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي ، و إن (2%) فقط من النقود هي التي يقابلها أصول (سلع) ، بينما في عمليات المصارف الإسلامية نجد إن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع و الخدمات بنسبة (100%) .

- إن الذي جنب المصارف الإسلامية التأثر المباشر بالأزمة هو عدم تعاملها بالبيوع المحرمة شرعاً ، و هي بيوع الربا و بيع الغرر بينما نجد إن المصارف التجارية التقليدية أغلب عملياتها تتم عن طريق بيوع الربا أي بيع النقود مقابل سعر فائدة (زيادة من نفس الجنس مقابل الأجل) ، عن طريق الإقراض المباشر للنقود مقابل فائدة مصرفية مشروطة مسبقاً مرتبط معدلها بالزمن ، كما أنها تتعامل ببيوع الغرر خاصة في المشتقات المالية و البيوع الآجلة و بيع الرهونات العقارية و بيع الديون (بيع الكالئ بالكالئ)، و هي العمليات التي كان أساس حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ، و تعد المشتقات المالية و البيوع الآجلة أساس الاضطراب في البورصات . فالمشتقات المالية و البيوع الآجلة تنطوي على غرر فاحش من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

- **هل معنى ما سبق إن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية ؟**

إن الواقع المشاهد أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة كالتالي:

- أن المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي و هذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك انه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق

استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة ، و لم تؤثر على مراكزها المالية ، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً .

- القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة ، إلا إن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو إن تأثرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما إن بعضاً من التأثر كان ايجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية .

و طالما أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة فيا ترى ما هي أوجه التأثر ، و هل هي ايجابية أم سلبية ؟ و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

أولاً : الآثار الايجابية :

- إن أول اثر ايجابي في جانب المصارف الإسلامية هو بروز ظاهرة المصارف الإسلامية و اعتراف المجتمع الدولي بها ، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية بها ، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا) ، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م ، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية) ، بل إن الأزمة المالية العالمية الحالية قد اظهر هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي[xxv] .
- انتشار المصارف الإسلامية الجديدة، و تحويل كثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، و قيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية ، و نوافذ العمل المصرفي الإسلامي .[xxvi]
- تزايد نشاط المؤتمرات و الندوات و مراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص ، و هذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد

الإسلامي لم يشهده من قبل و الغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية ، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية ، و الأكثر غرابة أن نجد أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا و العالم ، و قد أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي .

- ❖ تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي ، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي ، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي ، بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية[xxvii] .
- ❖ ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها :

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.
- افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي و بقية دول العالم.
- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب ، و اتش اس بي سي ، و دوتشيه بنك) ، و البعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية[xxviii].
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا و بريطانيا.

- ❖ أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية الحالية ، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية ، إلا أن معدلات نموها متسارعة ،حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) و استثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%) .
- ❖ تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات و المؤسسات العامة و المجالس المحلية ، و هذا يشير بوضوح إلى

مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية و ذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية ، و تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار و تعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة ، و كذلك دول الخليج و تدرس كل من بريطانيا و اليابان و تايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها .

ثانياً : الآثار السلبية على المصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية الحالية

لا يذكر احد أن هناك آثار سلبية لحقت بالمصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية الحالية ،وقد سبق الذكر أن آثار الأزمة المالية العالمية، قد أثرت على المصارف الإسلامية بطريقة مباشرة (و هو اثر محدود) و بطريقة غير مباشرة ، و هو الأثر الأوسع كما ذكرت سابقاً أن الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية نوعان آثار ايجابية تم الحديث عنها في النقطة السابقة و آثار سلبية سيتم الحديث عنها كالتالي :

- ❖ أول اثر سلبي على المصارف الإسلامية من جراء الأزمة العالمية الحالية هو انخفاض أصولها نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي.
- ❖ انخفاض قيمة أصول المصارف الإسلامية ، فكما هو معروف فان المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية ، و قد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني [xxix] .
- ❖ في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية ، و زيادة المخاطر المحتملة ، و استمرار الأزمة فان المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فاثر ذلك أيضا على أرباحها كما اثر على احتياطياتها ، كما أن تعثر بعض العملاء و إفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات .
- ❖ انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .
- انخفاض حجم الخدمات المصرفية ، و بالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات و الاعتمادات .
- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، و قد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة (16%).

❖ أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة .

❖ ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة و من ثم هيكلة الإيرادات و المصروفات ، و بالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي و الجانب الشرعي

❖ انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً .

❖ تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة ، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م ، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء و لكن بدرجات متفاوتة ، و قد ذكرت سابقاً أن متوسط انخفاض حجم التجارة الدولية قد وصل إلى (34%) ، و كانت الصين و هي من اقل الدول تأثراً بالأزمة العالمية قد انخفضت تجارتها مع العالم الخارجي بنسبة (17%) .

❖ تكدس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:

-انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة،

-انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .

- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات .

- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر و الإفلاس.

❖ اضطرار المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها و استخداماتها من عدة أوجه أهمها:

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل .
- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج .
- إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية و العملات المحلية، و كذلك بين أنواع العملات الخارجية.
- إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل و حجم الاستثمار في الخارج.[xxx]

و**خلاصة القول أن الالتزام بتعاليم الاقتصاد الإسلامى وأسسه سيمكن العالم الإسلامي من تفادي أية أزمة يسببها الإقتصاد الغربي، كما أنه ليس من اللائق أن نحمل غيرنا سبب ما نتج وسينتج عن هذه الأزمة لأننا لم نستطع نظهر مبادئ النظام الإسلامي كقوة اقتصادية عالمية، فيحين تمكنت أمم خلت من قبلنا من إظهارها.**وصدق الله تعالى حين قال { فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ~وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى } [طـــه:123، 124] ، وقوله تبارك وتعالى : { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة:276].

قائمة المراجع:

---

[i] – محسن أحمد الخضيري: "**إدارة الأزمات**" ، مكتب مدبولي الإسكندرية، ، السنة غير مذكورة، ص 54 .

[ii] – محمد نصر مهنا، "**إدارة الأزمات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242.

[iii] – محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق، ص 55 .

[iv]– البدوي عبد الحافظ: "**إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة–** "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

[v] – عرفان تقي الحسيني: " **التمويل الدولي** " ، دار للنشر الأردن ،1999 ، ص 200.

[vi]– ضياء مجيد الموسوي: "**الأزمة الاقتصادية العالمية 1986–1989**" ،مرجع سبق ذكره ،ص09.

[vii] - الطالب مصطفى الفحل،حلقة بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية ،تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي؛ جامعة حلب ،سوريا ص 02.

[viii] – الطالب مصطفى الفحل،حلقة بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية ،تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي؛ جامعة حلب ،سوريا ص 03.

[ix] – ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: **الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي**. -http://www.al33.net/index.php?option=com_content&view=article&id=65:2009-01

[x] – د/ الطاهر الهادي الجهيمي،**الأزمة المالية العالمية : أزمة ثقة أم أزمة نظام** محاضرة ملقاة يوم 2009/03/31 بجامعة قاريونس –ليبيا– http://www.garyounis.edu

[xi] – ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: **الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي**. -http://www.al33.net/index.php?option=com_content&view=article&id=65:2009-01

[xii] – د/ فريد كورتل،**الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية** ،ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ،جامعة الجنان،طرابلس–لبنان– /13–14 (مارس) 2009 .

[xiii] – سمير مقدسي، **أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:قناة النمو الاقتصادي**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول"القطاع الخاص في التنمية:تقييم واستشراف: 23–25 مارس 2009، بيروت– لبنان –

[xiv] –عائشة الشرقاوي المالقي: "**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص25.

xv– اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977، ص10.

[xvi] –محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص53–54.

[xvii] – فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري: **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000، ص197.

[xviii] – عبد الله صادق دحلان: **البنوك الإسلامية تدبير 250 مليار دولار**، ص1، www. Alwatan.Com. Sa

[xix] –أميرة عبد اللطيف مشهور: **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991، ص367–368.

xx–أسامة الطنطاوي: **تطور النظام المصرفي الإسلامي**، مجلة رابطة العالم الإسلامي، ع365، س33، أوت 1995، ص27.

[xxi] –أحمد أبو عبيد: **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، مرجع سابق، ص3–4.

[xxii] –ماهية المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص2.

xxiii–عمر بن عبد العزيز المترك، **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية**، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1418هـ، ص437–438.

[xxiv] –مجيد سالم الشرع: **المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، نشر بدعم من البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، الأردن، 2002–2003، ص3.

[xxv] – دعا مجلس الشيوخ الفرنسي للأخذ بالنظام المصرفي الإسلامي و شكل لجنة الإعداد لذلك أصدرت تقريرها في مايو 2009.

[xxvi] – المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي ، الدورة الخامسة ، جاكرتا ، اندونيسيا ، مارس 2009م ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (349) ، ديسمبر 2009م ، ص52 .

[xxvii] – عبد اللطيف طاهر ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العددان 331–332، بنك دبي الإسلامي ، شوال 1429هـ ، ص37 .

[xxviii] – مجلة اتحاد المصارف العربية، المرجع السابق، ص54.

[xxix] – معاوية بن كنة ، الاقتصادية الالكترونية ، www.aleqt.com ، 2009/2/17م ص5.

[xxx]- محمد بدير ، آثار الأزمة المالية غير المباشرة على البنوك الإسلامية ، www.aljazeerah.com ، 2009/3/28م ، ص1.